

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الأولى
روما، 22-24 فبراير/شباط 2021

World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي



البند 5 من جدول الأعمال
WFP/EB.1/2021/5(A,B)/2
مسائل الموارد والمالية والميزانية
للعلم

التوزيع: عام
التاريخ: 16 فبراير/شباط 2021
اللغة الأصلية: الإنكليزية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

يسرّ المدير التنفيذي أن يقدم طي هذا تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي (البرنامج). ويغطي التقرير البندين التاليين من جدول الأعمال:

- ◀ تحديث عن عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة (WFP/EB.1/2021/5-A/1)
- ◀ تحديث عن المتطلبات التشغيلية وتوقعات التمويل لعام 2021 (WFP/EB.1/2021/5-B/1)

نسخة عن الرسالة الواردة من الأمم المتحدة – نيويورك

الرقم المرجعي: AC/2153

اللجنة الاستشارية
لشؤون الإدارة والميزانية

15 فبراير/شباط 2021

عزيزي السيد بيزلي،

يسرني أن أرفق طيه نسخة من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن التقريرين التاليين اللذين تفضلتم بتقديمهما:

(1) تحديث عن عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة (WFP/EB.1/2021/5-A/1)؛ و(2) تحديث عن المتطلبات التشغيلية وتوقعات التمويل لعام 2021 (WFP/EB.1/2021/5-B/1).

ويرجى التكرم بعرض تقرير اللجنة الاستشارية على المجلس التنفيذي أثناء دورته القادمة في شكل وثيقة كاملة ومنفصلة. كما يرجى تزويد اللجنة بنسخة من هذه الوثيقة في أقرب فرصة ممكنة.

مع خالص الشكر والتقدير،

عبد الله بشار بونغ

(Abdallah Bachar Bong)

رئيس اللجنة الاستشارية

السيد ديفيد بيزلي (David Beasley)

المدير التنفيذي

برنامج الأغذية العالمي

Via Cesare Giulio Viola, 68-70

00148 Rome, Italy

أولاً - مقدمة

- 1- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرين لبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج) المقدمين إلى المجلس التنفيذي لينظر فيهما وهما: (1) تحديث عن عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة (WFP/EB.1/2021/5-A/1)؛ و (2) تحديث عن المتطلبات التشغيلية وتوقعات التمويل لعام 2021 (WFP/EB.1/2021/5-B/1). وتلقت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير، معلومات وإيضاحات إضافية في 2 فبراير/شباط 2021.
- 2- وتلاحظ اللجنة الاستشارية جودة التقريرين المقدمين إلى المجلس التنفيذي لينظر فيهما وتثق بأن تساؤلات اللجنة ستحظى بالعناية الواجبة بتوفير ردود أكثر تفصيلاً في المستقبل.

ثانياً - تحديث عن عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة

نهج ومراحل عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة

- 3- تقدم الفقرات من 1 إلى 3 لمحة عامة عن عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة، بما في ذلك العوامل التي تحدد المستوى الأمثل لمخصصات ميزانية دعم البرامج والإدارة لشعب المقر والمكاتب الإقليمية اعتباراً من عام 2022. والأهداف الرئيسية الأربعة للعملية هي التالية: ضمان استخدام مصادر التمويل المثلى للأنشطة؛ وتمكين استخدام أكثر كفاءة للتمويل؛ وتحسين الشفافية في تمويل شعب المقر والمكاتب الإقليمية؛ ودراسة الدعم الذي تقدمه ميزانية دعم البرامج والإدارة إلى المكاتب القطرية. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها بأن المزايا الرئيسية لعملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة تتمثل في السماح للخبراء الوظيفيين بتحديد احتياجاتهم ومنح المسؤولين عن الميزانية سلطة أكبر. وتتيح العملية أيضاً فرصة أعظم للنظر في العلاقة بين الأنشطة واحتياجات التمويل لضمان التمويل الأمثل للأنشطة وتحسين رسم خرائط النفقات بالنسبة إلى الأولويات التشغيلية والاستراتيجية.
- 4- ويشير التقرير إلى اتباع نهج على مرحلتين لعملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة بسبب الجدول الزمني المحدد في خطة الإدارة الحالية للبرنامج. وقد ركزت المرحلة الأولى في عام 2020 على تحليل الوضع الحالي للميزنة في البرنامج وستشهد المرحلة الثانية في عام 2021 تنفيذ التوصيات الصادرة عن المرحلة الأولى. وبفيد التقرير بأن الفوائد من المرحلتين الأولى والثانية ستُحقَّق في عام 2022 في خطة الإدارة للفترة 2022-2024 (WFP/EB.1/2021/5-A/1)، الفقرات من 4 إلى 7 ومن 8 إلى 10).

مسارات العمل في المرحلة الأولى

- 5- حُدِّدَت أربعة مسارات عمل في إطار المرحلة الأولى هي الآتية: الميزنة التقنية؛ وحوكمة الميزانية؛ وتحليل استرداد التكاليف؛ وتحليل ميزانيات المكاتب القطرية.

الميزنة التقنية

- 6- ينطوي مسار عمل الميزنة التقنية المشار إليه في الفقرات من 12 إلى 20 على دراسة الاستخدام الحالي لمختلف مصادر التمويل لميزانيات شعب المقر والمكاتب الإقليمية ووضع إطار لتخصيص التمويل على أمثل وجه على أساس طبيعة النشاط الجاري تمويله. وتحسيناً لإعداد الميزانيات، وُضِعَ إطار تخطيط يتألف من مكونين اثنين هما: إطار النتائج المؤسسية المنفتح وإدخال تعاريف لتحديد الأنشطة باعتبارها أنشطة أساسية أو خدمات أخرى أو أنشطة مباشرة (الفقرة 13). ويعرض التقرير إطار النتائج المؤسسية الأصلي وإطار النتائج المؤسسية المنفتح ويشير إلى أن أوجه التحسين ستظهر في مقترح خطة الإدارة لعام 2022. وقد أُجريت عملية نمذجة في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2020 لتطبيق ركائز إطار النتائج المؤسسية المنفتح وتصنيفات الأنشطة الأساسية والخدمات الأخرى والأنشطة المباشرة على مقترحات ميزانية خطة الإدارة لعام 2021.

وستقدّم نتائج الاستعراض العملي الذي بدأ في يناير/كانون الثاني 2021 إلى فريق القيادة في أواخر شهر يناير/كانون الثاني وإلى المجلس التنفيذي في وقت لاحق (المرجع نفسه، الفقرات من 18 إلى 20).

7- وقد أبلغت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها عن نتائج الاستعراض العملي/عملية النمذجة لتطبيق ركائز إطار النتائج المؤسسية المنقح بأن البيانات لا تزال قيد المعالجة مع تلقي المدخلات النهائية في الأسبوع المستهل في 25 يناير/كانون الثاني. كما أبلغت بأن عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة ما برحت تعالج البيانات المنبثقة عن العملية وأن الدروس المستخلصة ستوضع بعد استكمال عملية النمذجة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنها لم تتلق رداً كان سيمكّنها من تقديم ملاحظاتها. وتثق اللجنة بأن نتائج الاستعراض العملي وعملية النمذجة والخبرات ذات الصلة ستعرض في التقرير المقبل عن خطة البرنامج للإدارة.

8- وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً لدى استفسارها عن إعداد المزيد من البيانات بشأن الإنفاق وبنوده في نموذج الميزنة بأن تنقيح إطار النتائج المؤسسية خلال استعراض خطة الإدارة لعام 2021 في المرحلة الأولى من عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة قد حسّن تصنيف فئات الإنفاق وأنواعه. وبالنسبة إلى المرحلة الثانية، تستكشف عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة نماذج معيارية منقحة الميزانية بغية تحسين توحيد المقترحات. وتثق اللجنة الاستشارية بأن البرنامج سيتخذ تدابير إضافية لضمان أن تتيح المنهجية الجديدة زيادة استخدام الإحصاءات عن فئات الإنفاق وبنوده في مقترحات الميزانية المقبلة وتوفير المعلومات ذات الصلة في تقريره المقبل.

حوكمة الميزانية

9- ينطوي مسار عمل حوكمة الميزانية المشار إليه في الفقرات من 21 إلى 24 على تقييم هياكل حوكمة الميزانية الحالية عبر مصادر التمويل. وقد حُدّدت أربعة نواتج هي التالية: الحاجة إلى تعزيز حوكمة الميزانية نظراً إلى زيادة حجم البرنامج وتعقيده؛ والتزام القيادة العليا بالمشاركة في مننديات متعددة؛ وزيادة الاستعانة باللجان الفرعية للأعمال التحضيرية ووضع التوصيات من أجل تيسير اتخاذ القرارات؛ والحاجة إلى التمثيل الإضافي للمكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية بغية توسيع نطاق النظر في القرارات وتعزيز قبولها. وأبلغت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها بأن الفريق المعني بعملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة قد رسم هياكل حوكمة الميزانية عبر مصادر التمويل وأعدّ مصفوفة مسؤولة وخاضعة للمساءلة وتشاورية ومستنيرة. وتعتبر هذه الوثائق، إلى جانب التوصيات الناشئة عن العملية، مدخلات في حوكمة الميزانية التي أُسندت إلى شعبة التخطيط والأداء المؤسسيين ويجري تحديثها حالياً لتجسيد نطاق عملها. كما أبلغت اللجنة الاستشارية باستهلال عملية حوكمة الميزانية وتتضمن الملاحظات الواردة في الفقرة 23 من التقرير إرشادات مفيدة بخصوص هذا العمل (المرجع نفسه، الفقرتان 22 و23).

تحليل استرداد التكاليف

10- ينطوي مسار عمل تحليل استرداد التكاليف في الفقرات من 25 إلى 30 على فهرسة نماذج استرداد التكاليف على نطاق البرنامج وتقديم توصيات لدعم اعتماد موقف مؤسسي. وبعد استعراض ثلاثة وثلاثين حساباً خاصاً نشطاً فيما يتعلق بالغرض منها وآليات الاسترداد فيها وأرصدها، خلص التحليل إلى استخدام ثلاث آليات لاسترداد التكاليف للحسابات الخاصة هي الآتية: استرداد التكاليف الإدارية (تكاليف المديرين والبنية التحتية لدعم الإدارة)؛ والرسوم مقابل الخدمات (الرسوم لأغراض محددة)؛ وزيادة الرسوم (فرض رسوم أولية على السلع والخدمات). وشمل التحليل أيضاً آليات أخرى لاسترداد التكاليف وأفضل الممارسات في وكالات الأمم المتحدة الأخرى حيث أنشئت مراكز الخدمات المشتركة، وحدّد المجالات التي تتطلب توجيهات مؤسسية. ويشير التقرير إلى تشكيل فريق عامل معني باسترداد التكاليف بقيادة شعبة المالية المؤسسية للمضي قدماً بالتحليل وتحديد الخيارات المتاحة للبرنامج ووضع خطوط توجيهية ومبادئ عامة.

11- وأبلغت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها بأنه يُتوقع من الفريق العامل المعني باسترداد التكاليف تقديم حصائله بحلول نهاية عام 2021، ومواءمة أي حصائل ذات صلة مع إعداد خطة الإدارة للفترة 2022-2024 المزمع عرضها على المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية. وأبلغت أيضاً بأن هدف هذا الفريق العامل هو دعم وضع توجيهات مؤسسية بشأن استرداد التكاليف داخل البرنامج من خلال تحليل الآليات الراهنة لاسترداد التكاليف وتحديد الأنشطة الممولة حالياً من بند تكاليف الدعم

غير المباشرة والتي يمكن تمويلها من بنود تكاليف الدعم المباشرة في ميزانيات الحوافز القطرية، وإعداد خطة واضحة قبل نهاية عام 2021 بشأن الطريقة الممكنة لتحقيق الانتقال. كما أُبلغت بأن الفريق العامل سيسهم في وضع آليات استرداد التكاليف في المستقبل في حال تحوّل البرنامج إلى منظمة موجهة بدرجة أكبر نحو الخدمات المباشرة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية هذه التطورات في عمل الفريق العامل المعني باسترداد التكاليف وتتطلع إلى تلقي المزيد من التحديثات.

تحليل ميزانيات دعم البرامج والإدارة للمكاتب القطرية

12- ينطوي مسار عمل تحليل ميزانيات دعم البرامج والإدارة للمكاتب القطرية المفصل في الفقرات من 31 إلى 35 على تحليل ميزانيات المكاتب القطرية لتحديد الهيكل المعياري الأمثل للمكاتب القطرية الذي سيمول من ميزانية دعم البرامج والإدارة. وقد شكلت مخصصات ميزانية دعم البرامج والإدارة للمكاتب القطرية في خطة الإدارة لعام 2021 ما نسبته 23 في المائة من إجمالي ميزانية دعم البرامج والإدارة البالغة 103.4 مليون دولار أمريكي. ومن هذا المبلغ، كان 56 في المائة (56.6 مليون دولار أمريكي) في شكل مخصصات مباشرة و44 في المائة (45.3 مليون دولار أمريكي) للخدمات المركزية (تكاليف تكنولوجيا المعلومات والأمن ورفاه الموظفين) (الفقرة 32). ويشير التقرير إلى تحديد نموذج مقترح أيده فريق القيادة لتوزع فيه كامل مخصصات ميزانية دعم البرامج والإدارة للمكاتب القطرية (103.4 مليون دولار أمريكي في عام 2021) توزيعاً أكثر إنصافاً بغية تعزيز القدرة الاستراتيجية للمكتب القطري المعياري وتمكين البرنامج من تحسين الاستجابة للسياق القطري. ولن يشهد هذا الاقتراح أي تغيير صافٍ في إجمالي ميزانية دعم البرامج والإدارة للمكاتب القطرية وسيوفر أساساً أكثر استقراراً للمكاتب القطرية للاستجابة لاحتياجات البلدان، إضافة إلى العزم على أن يضمن النموذج التمويل للتكاليف القائمة على أساس الفرد التي كانت مغطاة سابقاً من المصدر المناسب (المرجع نفسه، الفقرتان 34 و35). وقد أُبلغت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها بأن هذا النموذج الجديد سيحسن مواءمة مصدر التمويل المناسب مع الأنشطة المناسبة مع توقف تمويل التكاليف القائمة على أساس الفرد للمكاتب القطرية من ميزانية دعم البرامج والإدارة.

13- ورؤدت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها بمعلومات عن آثار مسارات العمل في المرحلة الأولى وجدولها الزمنية العامة (انظر الجدول الوارد أدناه) التي ما زال يتعين استكمالها إلى جانب نمذجة المقترحات المتعلقة بخطة الإدارة لعام 2021 (انظر الفقرة 7 أعلاه). وأبلغت اللجنة بأن من المزمع وضع قائمة موجزة بالتوصيات بعد انتهاء المرحلة الأولى وأن التغييرات التي ستردج عن طريق عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة ستسمح بتحديد الأنشطة الأساسية للبرنامج وتبيين مصدر التمويل المناسب واستخدامه لتوفير تمويل متنسق يمكن التنبؤ به لأنشطة شعب المقر والمكاتب الإقليمية التي تأخذ في الحسبان ارتفاع مستوى التمويل المخصص. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن من المتوقع تحقيق الفوائد في عام 2022 على الرغم من أن المرحلة الثانية من عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة لا تزال قيد التحديد وأن الجداول الزمنية والأنشطة لم يتفق عليها بعد. ورؤدت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها بالجدول الوارد أدناه الذي يبين الأثر والجداول الزمنية لمسارات العمل في المرحلة الأولى.

الأثر والجدول الزمني لمسارات العمل في المرحلة الأولى

مسار العمل	الأثر على مستوى المقر/المكاتب الإقليمية
الميزة التقنية	لا يوجد أي أثر على خطة الإدارة لعام 2021 وستطرأ تغييرات في العملية المتصلة بخطة الإدارة لعام 2022. وستعزز موازنة الموارد مع أنشطة خطة الإدارة لعام 2022 للمقر والمكاتب الإقليمية.
حوكمة الميزانية	تسليم المسؤولية عن مسار العمل إلى إدارة تسيير الموارد. ومن المتوقع تنفيذ نموذج محسن لحوكمة الميزانية في عام 2021. وستعزز إدارة الموارد على نطاق البرنامج ككل، بما يدعم الكفاءة في موازنة الموارد مع الأولويات والأنشطة.
استرداد التكاليف	تسليم المسؤولية عن مسار العمل إلى إدارة تسيير الموارد. وقد أنشئ فريق عامل معني باسترداد التكاليف ويُتوقع أن يطوّر موقفاً مؤسسياً بشأن استرداد التكاليف بحلول نهاية عام 2021.
تحليل ميزانيات المكاتب القطرية	تسليم المسؤولية عن تنفيذ مسار العمل إلى وحدة دعم إدارة العمليات. وستؤدي مخصصات ميزانية دعم البرامج والإدارة المنقحة إلى تعزيز الإنصاف في توزيع ميزانية دعم البرامج والإدارة على المكاتب القطرية من أجل دعم مكتب قطري معياري. ومن المتوقع أن تظهر هذه المخصصات الجديدة في خطة الإدارة لعام 2022.

الخدمات المشتركة

14- رُودت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها بمعلومات عن التقدم المحرز في عمل فريق ابتكارات الأعمال، ومساهمة البرنامج في مبادرات الأعمال المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك التطورات داخل البرنامج فيما يتعلق باستراتيجية تسيير الأعمال، ومكاتب الدعم المشتركة، والمباني المشتركة، والاعتراف المتبادل. وأبلغت اللجنة بأن البرنامج على وشك تحقيق هدف الأمين العام المتمثل في بلوغ نسبة 50 في المائة من المباني المشتركة بحلول نهاية عام 2021، بفضل الاستجابة الميدانية الاستباقية والمشاركة مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية. ويبلغ مجموع المباني 447 مبنى منها 207 مبانٍ مشتركة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في يناير/كانون الثاني 2021 مما يمثل نسبة 46.31 في المائة من المباني المشتركة من أصل مباني مكاتب البرنامج. وقد أبلغت اللجنة أيضاً بأن البرنامج نَجح في نوفمبر/تشرين الثاني 2020 خط الأساس لحساب النسبة المئوية للمباني المشتركة بما يتواءم مع خطة مكتب تنسيق العمليات الإنمائية لبدء تنفيذ المباني المشتركة وخط الأساس لقاعدة بيانات المباني لمكتب تنسيق العمليات الإنمائية وفرقة العمل المعنية بالمباني المشتركة.

15- ومن حيث أوجه الكفاءة المحققة في إطار أنشطة البرنامج من خلال تنفيذ مبادرات الأعمال المشتركة بين الوكالات، أبلغت اللجنة بأن خطة البرنامج للإدارة اعتمدت التمويل الذي ينبغي استخدامه على أساس متعدد الوظائف لدعم بلوغ المستوى الأمثل للخدمات وتبسيطها بشكل شامل من أجل إعداد البرنامج للمشاركة في مبادرات مكاتب الدعم المشتركة والمراكز العالمية للخدمات المشتركة. كما أبلغت اللجنة بأن كل فئة من فئات الخدمات تخضع لتحليل الأعمال ورسم خرائط العمليات وتقييم التكاليف بغرض تحديد الخدمات والعمليات التي يمكن تبسيطها وتحقيق مستواها الأمثل تعزيزاً للكفاءة. ويعمل فريق تقني مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى من أجل تنسيق الجوانب التقنية والتشغيلية لمكاتب الدعم المشتركة والمراكز العالمية للخدمات المشتركة وتحديد منهجية لحساب مكاسب الكفاءة والإنتاجية والإبلاغ عنها. وسيقدم تقرير عن مكاسب الكفاءة لعام 2020 إلى المجلس التنفيذي للبرنامج في دورته السنوية المزمع عقدها في يونيو/حزيران 2021. وتذكر اللجنة الاستشارية بأنها طلبت الحصول على تحديث بشأن الخدمات المشتركة وترتيبات تقاسم التكاليف واستردادها. وترحب اللجنة بأن البرنامج على قاب قوسين من تحقيق الهدف المتمثل في بلوغ نسبة 50 في المائة من المباني المشتركة. وترحب أيضاً بالتقدم المحرز وتتطلع إلى تلقي المزيد من التحديثات عن سائر المبادرات المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك معلومات عن مكاسب الكفاءة المحققة.

مسارات العمل في المرحلة الثانية

16- يشير التقرير إلى أن المرحلة الثانية ستشهد تحسناً في الجودة والاتساق في ميزانيات الشعب والمكاتب الإقليمية من خلال تنفيذ إطار النتائج المؤسسية المنقح وتعميم مفاهيم الأنشطة الأساسية والخدمات الأخرى والأنشطة المباشرة وأن نموذج الميزانية الجديد سيسمح بتخصيص التمويل على أمثل وجه استناداً إلى طبيعة الأنشطة التي تؤديها شعب المقر والمكاتب الإقليمية (المرجع نفسه، الفقرتان 36 و37).

17- كما يشير التقرير إلى الحصائل المتوقعة من المرحلة الثانية والجدول الزمنية المقترحة لخطة الإدارة لعام 2022 (المرجع نفسه، الفقرات من 38 إلى 40). وستكون الأهداف الرئيسية للجنة الاستعراض ضمان تخصيص الموارد المالية بطريقة تتسق مع الأولويات الاستراتيجية والمؤسسية للبرنامج وفقا للسياسات والإجراءات؛ واستنادها إلى معايير شفافة؛ والتركيز على الأنشطة المتعددة الوظائف لإبعاد البرنامج عن طلبات الميزانية المجرأة. وسيرسي نموذج الميزنة الجديد أساس عملية عام 2022 ويرشد طلبات الميزانية المتعلقة بخطة الإدارة لعام 2022. وستقدم خطة الإدارة لعام 2022 إلى المجلس التنفيذي ليوافق عليها في دورته العادية الثانية لعام 2021 التي ستعقد في نوفمبر/تشرين الثاني 2021 (المرجع نفسه، الفقرات من 41 إلى 43).

18- وقد أبلغت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها بأن الشعب والمكاتب الإقليمية المتبقية البالغ عددها 25 شعبة ومكتبا ستعرف بنموذج الميزنة الجديد اعتبارا من مارس/آذار 2021 وأن الشعب والمكاتب الإقليمية كافة ستعرف بالنموذج والمفاهيم عن طريق الإرشاد والتدريب. وأبلغت اللجنة أيضا بإمكانية تحديد مصدر التمويل المناسب واستخدامه من خلال تحديد الأنشطة الأساسية لتوفير تمويل متنسق يمكن التنبؤ به لأنشطة شعب المقر والمكاتب الإقليمية.

ثالثا- تحديث عن المتطلبات التشغيلية وتوقعات التمويل لعام 2021 (WFP/EB.1/2021/5-B/1)

19- يشير التقرير إلى أن خطة البرنامج للإدارة (2021-2023)، التي وافق عليها المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2020، عرضت برنامج العمل المقرر للبرنامج وميزانية دعم البرامج والإدارة اللازمة لتنفيذ العمليات في عام 2021. ونظرا إلى حالة عدم اليقين غير المسبوقة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، أعدت إدارة البرنامج معلومات تكميلية بصورة استثنائية لتوفير أحدث البيانات بشأن المتطلبات التشغيلية وتوقعات التمويل لعام 2021 الناشئة عن آثار الجائحة (WFP/EB.1/2021/5-B/1)، الفقرتان 1 و2). وأبلغت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها بالتزام البرنامج بتحقيق تخفيض كبير في الإنفاق على السفر في عام 2021، على النحو الملاحظ في الفقرة 163 من الوثيقة، لكن هذا الأمر لم يبيّن في الجداول.

المتطلبات التشغيلية

20- يشير التقرير إلى أن عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية المزمّن حسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة سيزيد بمقدار 132 مليون شخص على العدد الحالي المقدر بنحو 690 مليون شخص. وتشير تقديرات البرنامج إلى تضاعف عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد ليصل إلى 270 مليون شخص في نهاية عام 2020 مقارنة بعددهم البالغ 135 مليون شخص في نهاية عام 2019. وقد وسّع البرنامج منذ مارس/آذار 2020 نطاق الخدمات المشتركة التي يقدمها إلى منظومة العمل الإنساني بغية الوصول إلى عدد أكبر من المستفيدين. وحافظ البرنامج على هدف متمثل في تلبية احتياجات 138 مليون مستفيد نظرا إلى تزايد الاحتياجات وتدهور الأمن الغذائي على المستوى العالمي. وتمثل فجوات التمويل والقيود التشغيلية عوامل معيقة (المرجع نفسه، الفقرات من 3 إلى 5). وقد أبلغت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها بأن تقديرات البنك الدولي تشير إلى احتمال معاناة 150 مليون شخص آخر من الفقر المدقع في الفترة 2021/2020 بسبب ثلاثة عوامل رئيسية هي: النزاعات؛ وتغير المناخ؛ والانكماش الاقتصادي وعدم المساواة؛ إلى جانب جائحة كوفيد-19 التي تفاقم الوضع السيء أصلا.

21- وشملت خطة الإدارة لعام 2020 التي نشرها البرنامج متطلبات إجمالية قدرها 10.6 مليار دولار أمريكي للوصول إلى 87.6 مليون مستفيد حسب التقديرات في حين أن الخطة الحالية القائمة على الاحتياجات لعام 2020 تتطلب 13.6 مليار دولار أمريكي للوصول إلى 125 مليون مستفيد حسب التقديرات. وفي يونيو/حزيران 2020، كان من المتوقع أن تصل المتطلبات التشغيلية المتوقعة لعام 2021 بقيمة 12.3 مليار دولار أمريكي إلى 101 مليون مستفيد خلال العام حسب التقديرات مقابل مساهمة متوقعة قدرها 7.4 مليار دولار أمريكي وفجوة تمويلية متوقعة بنسبة 40 في المائة لعام 2021. وفي نهاية سبتمبر/أيلول 2020، بلغ عدد المستفيدين الفعليين 99 مليون شخص. وفي منتصف يناير/كانون الثاني 2021، توقعت الخطة القائمة على

الاحتياجات زيادة بنسبة 9 في المائة مقارنة بالأرقام الواردة في خطة الإدارة المنشورة، إذ شملت متطلبات قدرها 13.5 مليار دولار أمريكي للوصول إلى 109 ملايين مستفيد حسب التقديرات (المرجع نفسه، الفقرات من 6 إلى 8).

- 22- ويتضمن التقرير تحديثًا للجوليين التاليين الواردين في خطة الإدارة (2021-2023): المتطلبات التشغيلية حسب مجال التركيز، 2020 و2021؛ والمستفيدون حسب المكتب الإقليمي، 2020-2021 (المرجع نفسه، الجدول ثالثا-1 والجدول ثالثا-2). وقد أبلغت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها بأن العوامل الرئيسية المتعلقة بالزيادة في عدد الأشخاص المعانين من نقص التغذية المزمن وانعدام الأمن الغذائي الحاد هي النزاعات وتغير المناخ والانكماش الاقتصادي وعدم المساواة. وعلاوة على ذلك، فاقمت جائحة كوفيد-19 الوضع السيء أصلا وساهمت في ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة، ولا سيما في القطاع الرسمي وقطاع الخدمات في البلدان الكبيرة والصغيرة. وأبلغت اللجنة أيضا بأن أحدث توقعات التمويل العالمي لعام 2021 تبلغ قيمتها 7.8 مليار دولار أمريكي فقط وأن هذا الرقم لن ينخفض على الأرجح بل قد يعدل بالأحرى لترتفع قيمته في مجرى العام.
- 23- وفيما يتعلق بالخطة القائمة على الاحتياجات، زُودت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها بمعلومات عن النفقات الشهرية لعام 2020 ضمن الجدول الوارد أدناه. وتلاحظ اللجنة الزيادة الكبيرة في النفقات في شهر ديسمبر/كانون الأول وترى أنه ينبغي إبلاغ المجلس التنفيذي بأسباب هذه الزيادة عند نظره في هذا التقرير.

النفقات المؤقتة لعام 2020* (بملايين الدولارات الأمريكية)

المجموع	يناير/ كانون الثاني	فبراير/ شباط	مارس/ آذار	أبريل/ نيسان	مايو/ أيار	يونيو/ حزيران	يوليو/ تموز	أغسطس/ آب	سبتمبر/ أيلول	أكتوبر/ تشرين الأول	نوفمبر/ تشرين الثاني	ديسمبر/ كانون الأول
7 414.84	468.60	563.65	689.54	555.15	533.09	555.16	645.32	502.99	683.70	643.79	569.62	1 004.23

*تبيّن النفقات المؤقتة لعام 2020 التي تظل تخضع للتعديل حتى الإقفال النهائي في منتصف شهر فبراير/شباط.

- 24- وفيما يخص المستفيدين حسب المكتب الإقليمي، 2020-2021، يشير الجدول ثالثا-2 إلى المكاتب الإقليمية الستة وإلى أن أرقام عام 2021 تجسد نقل المكاتب القطرية لأرمينيا وقيرغيزستان وطاجيكستان من مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (المكتب الإقليمي في القاهرة) إلى مكتب آسيا والمحيط الهادئ (المكتب الإقليمي في بانكوك) ونقل المكتب القطري للسودان من المكتب الإقليمي في القاهرة إلى مكتب شرق أفريقيا (المكتب الإقليمي في نيروبي). وقد أبلغت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها بأن الغرض من تحقيق اللامركزية ونقل المكاتب القطرية لأرمينيا وقيرغيزستان وطاجيكستان هو تقليص نطاق إشراف المكتب الإقليمي في القاهرة من 17 إلى 14 مكتبا قطريا والسماح لهذا المكتب الإقليمي بتكريس المزيد من الموارد والوقت لبلدان ترتفع فيها وتيرة الأنشطة. وأبلغت اللجنة أيضا بأن قدرة المكتب الإقليمي في بانكوك ستعزز لأخذ زيادة الطلب في الحسبان. وأبلغت كذلك بجملة أمور منها أن نقل المكتب القطري للسودان يأخذ في الاعتبار أن جميع الجهات الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ما عدا السودان تخضع في الوقت الحالي لإشراف المكتب الإقليمي في نيروبي وأن السودان يستضيف ممرات رئيسية (الميناء والطرق) لعمليات البرنامج في شرق أفريقيا. كما أن نقل المكتب سيؤدي عموما إلى زيادة التوازن في نطاق الإشراف من خلال مواصلة تقليص نطاق إشراف المكتب الإقليمي في القاهرة إلى 13 مكتبا قطريا وتوسيع نطاق إشراف المكتب الإقليمي في نيروبي من 8 إلى 9 مكاتب قطرية تدرج في حافظته. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن نقل المكاتب في البلدان الواقعة تحت إشراف المكاتب الإقليمية أمر قد تكون له آثار على الموارد المتعلقة بالمكاتب الإقليمية والمستفيدين، وتتفق بأن هذه المعلومات ستدرج في تقارير البرنامج المستقبلية.

التوقعات بشأن المساهمات وحساب تسوية دعم البرامج والإدارة

- 25- من المرتقب أن ترتفع قيمة إيرادات المساهمات المتوقعة لعام 2020 البالغة 7.7 مليار دولار أمريكي إلى 8.46 مليار دولار أمريكي. واستنادا إلى الأرقام الأولية للإقفال المالي في منتصف يناير/كانون الثاني 2021، فإن من المتوقع أن يرتفع الرقم الفعلي إلى مستوى قياسي تاريخي قدره 8.46 مليار دولار أمريكي مع بلوغ الرصيد المتوقع لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2020 إلى ما قدره 250 مليون دولار أمريكي. وتعكس أحدث توقعات التمويل العالمي

عام 2021 البالغة 7.8 مليار دولار أمريكي زيادة مقارنة بالمبلغ المشار إليه في خطة الإدارة المعتمدة (2021-2023) وقدره 7.4 مليار دولار أمريكي وتبلغ إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة المتوقعة في ظل التوقعات الحالية 469.2 مليون دولار أمريكي مقارنة بالمبلغ الوارد في ميزانية دعم البرامج والإدارة المعتمدة لعام 2021 وقدره 443.5 مليون دولار أمريكي، مما يؤكد مجدداً أن ميزانية دعم البرامج والإدارة في البرنامج تدرج "في حدود إمكانياته" (المرجع نفسه، الفقرتان 11 و12).

26- ويشير التقرير إلى أن الرسوم المتوقعة لعام 2021 المحملة على حساب تسوية دعم البرامج والإدارة تظل دون تغيير وأن رصيد حساب تسوية دعم البرامج والإدارة المتوقع في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021 يبلغ 243.5 مليون دولار أمريكي حسب التقديرات (المرجع نفسه، الجدول رابعاً-13 والفقرتان 13 و14). ويشير أيضاً إلى أن فجوة التمويل المقدرة تبلغ نسبتها 42 في المائة، استناداً إلى المتطلبات التشغيلية الحالية المتوقعة البالغة 13.5 مليار دولار أمريكي وإيرادات المساهمات البالغة 7.8 مليار دولار أمريكي. وتُبدل الجهود لتوسيع قاعدة التمويل من أجل تحسين تلبية المتطلبات التشغيلية في عام 2021 (المرجع نفسه، الفقرتان 15 و16).

جمع الأموال

27- زُودت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها بالجدول المحدث الذي يرد أدناه ويشير إلى الاحتياجات والتمويل المتوقع من عام 2015 إلى عام 2021. وتلاحظ اللجنة احتياجات خطة الإدارة المنقحة وتوقعات التمويل وفجوة التمويل الناتجة لعام 2021 المتوقعة في يناير/كانون الثاني 2021.

الاحتياجات والتمويل المتوقع (بملايين الدولارات الأمريكية)

**2021	*2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
13 489	12 344	10 566	9 796	9 011	9 007	8 581	7 967	الاحتياجات الواردة في خطة الإدارة، بما في ذلك تكاليف الدعم غير المباشرة
7 800	7 400	7 450	6 800	5 700	5 200	4 900	4 400	توقعات التمويل الواردة في خطة الإدارة
5 689	4 944	3 116	2 996	3 311	3 807	3 681	3 567	فجوة التمويل

* خطة الإدارة المعتمدة وتوقعات التمويل لعام 2021.

** المتطلبات التشغيلية المتوقعة وتوقعات التمويل لعام 2021 في يناير/كانون الثاني 2021.

28- وأبلغت اللجنة لدى استفسارها بزيادة قيمة المساهمات من المؤسسات المالية الدولية التي تمولها الحكومات من 22.7 مليون دولار أمريكي في عام 2019 إلى 292 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020، وبأن مبلغاً إضافياً قدره 331 مليون دولار أمريكي قد تم تأكيده بالفعل أو التعاقد عليه في عام 2021. كما أُبلغت بأن هذا الأمر يبيّن تسريع الجهود المنسقة التي يبذلها البرنامج للمواءمة مع أولويات التمويل الوطنية عبر الوزارات المركزية. وعلاوة على ذلك، ارتفعت قيمة التمويل من القطاع الخاص من 101 مليون دولار أمريكي في عام 2019 إلى 161 مليون دولار أمريكي في عام 2020، ويتوقع استمرار ارتفاع هذا التمويل. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن البرنامج يكتف بالتنسيق مع الجهات الشريكة في أفرقة الأمم المتحدة القطرية لدعم وصون الأولويات الوطنية في ضوء تأثير جائحة كوفيد-19 على الميزانيات الوطنية. ويعمل البرنامج أيضاً من أجل توسيع الانخراط مع عدد أكبر وأكثر تنوعاً من الجهات الشريكة الممولة وسوف يواصل التشديد على الفعالية والكفاءة في استخدام التمويل من الجهات المانحة.

29- وزُودت اللجنة لدى استفسارها بمعلومات إضافية عن جمع الأموال بالوسائل الرقمية أثناء الجائحة وما بعدها وعن استخدام الأدوات الرقمية في تضيق فجوة التمويل المتوقعة. وأبلغت اللجنة بأن تبرعات الأفراد للبرنامج، بما في ذلك تطبيق "تقاسم الوجبات" (Share the Meal)، ساهمت مساهمة كبيرة في تضيق فجوة التمويل في عام 2020 وهو أول عام لتنفيذ استراتيجية البرنامج الجديدة للشراكة مع القطاع الخاص وجمع الأموال منه. وتمكّن البرنامج بفضل تركيزه على المشاركة الرقمية من توسيع نطاق نشاطه المتصل بجمع الأموال. كما أُبلغت اللجنة بأن انخفاض تكاليف الوسائط الرقمية وزيادة الوقت الذي يقضيه

المستهلكون على الإنترنت أمران ساهما في ارتفاع قيمة عائدات الإعلانات الرقمية للبرنامج بحلول الفصل الثاني من عام 2020. وفي عام 2020، ساهم برنامج جمع التبرعات من الأفراد بالوسائل الرقمية بمبلغ قدره 34.7 مليون دولار أمريكي مقارنة بما مقداره 34.7 مليون دولار أمريكي في عام 2019 بينما ساهمت منظمات أصدقاء البرنامج بمبلغ قدره 12.6 مليون دولار أمريكي من خلال تبرعات الأفراد مقارنة بما مقداره 8.1 مليون دولار أمريكي في عام 2019. وأبلغت اللجنة أيضا بأن تطبيق "تفاسم الوجبات" في إطار استراتيجية الابتكارات الرقمية حاز على جائزة "الإحداث الفرق". وتلاحظ اللجنة الاستشارية وسائل التواصل والأساليب الرقمية الابتكارية التي يستخدمها البرنامج في إطار جهوده المبذولة لجمع الأموال وتشجيع مواصلة بذل هذه الجهود.

التحويلات القائمة على النقد والأغذية

30- رُودت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها بمعلومات محدثة عن قيم التحويلات القائمة على النقد مقابل تحويلات الأغذية في الفترة من عام 2016 إلى عام 2019 والتحويلات القائمة على النقد الموزعة حسب البلد المتلقي، ضمن الجدول الوارد أدناه. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هناك تغييرات ملحوظة طرأت في الاعتماد على التحويلات القائمة على النقد في عدد من البلدان في عام 2020 مقارنة بالفترة من عام 2016 إلى عام 2019 وترى أنه من المفيد تحليل أسباب هذه التغييرات وعواملها.

قيم التحويلات القائمة على النقد مقابل تحويلات الأغذية، من عام 2016 إلى عام 2020 (بملايين الدولارات الأمريكية)

المصدر: البيانات في
29 يناير/كانون الثاني
2021

ملاحظات	2020	2019	2018	2017	2016	قيم التحويلات القائمة على النقد مقابل تحويلات الأغذية الموزعة
	2 098.30	2 134.00	1 760.50	1 446.10	882.3	التحويلات القائمة على النقد الموزعة
مجموع الأطنان المترية الموزعة: 4 300 000	2.5 مليار دولار أمريكي	2 346.00	2 132.60	2 197.50	2 051.10	السلع الغذائية الموزعة

توزيع التحويلات القائمة على النقد حسب البلد المتلقي

البلد المتلقي	2020	2019	2018	2017	2016
تركيا	135.2	487.3	463.3	340.8	55.4
لبنان	287.2	284.7	276.5	244.9	215.9
اليمن	239.6	265.3	90.9	63.6	28.9
الأردن	166.7	171.0	161.3	148.6	145.5
الصومال	90.6	117.9	116.1	134.8	25.9
بنغلاديش	104.8	61.3	33.6	9.1	9.9
جمهورية الكونغو الديمقراطية	45.8	53.8	46.4	18.7	16.4
نيجيريا	67.1	52.8	47.5	37.2	4.7
جنوب السودان	53.1	49.8	25.1	28.8	13.5
السودان	71.6	47.9	27.0	23.6	36.1

قيم التحويلات القائمة على النقد مقابل تحويلات الأغذية، من عام 2016 إلى عام 2020 (بملايين الدولارات الأمريكية)

المصدر: البيانات في
29 يناير/كانون الثاني
2021

64.3	42.8	20.0	5.9	4.4	كولومبيا
32.4	38.2	12.2	11.8	17.7	زيمبابوي
49.1	36.1	23.9	14.6	5.9	أوغندا
47.6	33.9	56.5	56.5	53.8	العراق
54.7	31.1	35.2	14.7	6.9	مالي
42.8	30.3	26.7	22.6	17.6	الأراضي الفلسطينية
48.7	30.2	33.8	37.3	23.1	كينيا
22.4	28.1	18.8	23.7	11.8	ملاي
53.3	27.6	23.3	20.9	18.9	مصر
37.0	23.6	10.6	4.9	3.0	سوريا
384.2	220.4	211.7	183.3	166.8	بلدان أخرى
2 098.3	2 134.0	1 760.5	1 446.1	882.3	المجموع

ملاحظة: ينبغي اعتبار جميع الأرقام المتعلقة بعام 2020 أرقاماً أولية رهنا بصدور البيانات النهائية لعام 2020.